مواجهة الخطر الاسرائيلي، من ناحية، والابتعاد من الصراع السوفياتي ـ الاميركي، من ناحية اخرى، في توجيه وصياغة بناء العلاقات السياسية بين دول المنطقة.

ولكن هذا الحد الاستراتيجي اصابته نكسة خطيرة تمثلت، أساساً، في معاهدة السلام المصري ـ الاسرائيلي، من ناحية، وفي قدرة اثيوبيا على هزيمة الصومال والثورة الاريترية، من ناحية اخرى؛ مما ادى الى افقاد مضمون عروبة البحر الاحمر معناه الاستراتيجي. ويزداد الامر سوءاً على سوء بذلك الضمان الفرنسي لحماية جيبوتي. ومن خلال هذه التطورات، فقد النظام العربي للترتيبات الامنية الكثير من فعاليته، وذلك لان التحول قد حدث، أساساً، في المبادئ والقيم التي تحكم هذا النظام وليس في عمليات واجراءات هذا النظام؛ وتمثل هذا في عدم الاستطاعة في العام ١٩٨٤، عقد مؤتمر يضم دول البحر الاحمر لمناقشة التهديدات التي تعرضت لها هذه الدول.

وقد ازداد النظام العربي للترتيبات الامنية في منطقة البحر الاحمر تدهوراً في قيمته الاستراتيجية بعدم استطاعة الاطراف العربية الفصل الاستراتيجي النسبي بين البحر الاحمر ومنطقتي الخليج العربي والمحيط الهندي. فمع مطلع السبعينات، وخاصة مع منتصفها، اصبح الصراع في البحر الاحمر، من الناحية الاستراتيجية، مجرد امتداد للصراع في الخليج او للصراع في المحيط الهندي. وتمثل ذلك في قوات التدخل السريع الاميركية (Rapid Deployment Forces) ، تلك القوات التي صممت استراتيجيتها للحفاظ على امن الخليج العربي، حيث تجري تدريبات على شواطئ البحر الاحمر، وتنظم اتصالاتها من خلال القاعدة الاميركية في دييغو غارسيا على المحيط الهندي(١٢). اما بالنسبة الى السوفيات، فالامر يتمثل في ربط كل من اثيوبيا واليمن الجنوبي باستراتيجيتها البحرية في المحيط الهندي(١٣).

وملخص الامر، هو ان البناء السياسي للاهداف الاستراتيجية في منطقة البحر الاحمر انهار مع منتصف السبعينات، وتحولت المنطقة الى مجال للمحاور العدائية، من ناحية، والى مجرد منطقة تابعة لمناطق استراتيجية اخرى، من ناحية اخرى. ويكمن قصور العمل العربي المشترك في الاسباب التالية:

١ ـ عدم القدرة على صوغ استراتيجية تؤدي الى تحييد الشد والجذب الاستراتيجيين لمنطقة البحر الاحمر، سواء أشمالاً تجاه البحر المتوسط او جنوباً تجاه المحيط الهندي.

٢ ـ عدم الفصل النسبي بين ضرورة التعاون الاستراتيجي بين الدول المحيطة بالبحر والمواقف الايديولوجية المختلفة تجاه التطورات الداخلية في كل دولة.

٣ ـ اتباع سياستي الخنق الاستراتيجي الاسرائيلي والتفتيت الاستراتيجي لاثيوبيا في آن، مما أدى الى تشتيت الموارد والى اثارة التضارب والتعارض بين مصالح الدول العربية المطلة على البحر، فليس كل من له مصلحة قومية في خنق اسرائيل، له مصلحة قومية في تفتيت اثيوبيا.

٤ ـ السماح بربط منظومة المصالح في منطقة البحر الاحمر بمنظومات مختلفة للمصالح في الوطن العربي.

من التحليل السابق، يتضح ان العمل العربي المشترك كان اكثر فاعلية ونجاحاً واستمرارية في مجالات التعاون الوظيفي في منطقة البحر الاحمر (البعد البيئي) من